العدد (1607) السنة السابعة - الأثنين (14) أيلول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

أنظر خلفك

عبد الزهرة المنشداوي

لا نعلم سبب التشبث بالماضي وجعله النموذج الامثل للمواطن العراقي، في حين لم يكن ماضي العراقيين سوى سلسلة من الجرائم الدموية التي تقشعر لها الابدان. ماض يمكن وصفه بالجحيم الذي اكتوى فيه المواطن حد الموت في الحياة .مع ذلك تجد من يحن ويأسف على غروب تلك الحقبة التي لايمكن وصفها من حيث دمويتها واستهتارها بالمواطن. عندما ننظر للخلف فلابد لمشاهد مطاردة الشباب العراقي وقتله في الشوارع والازقة مقابل بيع جثته للدولة بمبلغ ٢٥ الف دينار!! والكل يعرف عن ذلك ابان الحرب العراقية الايرانية بالنسبة للجنود الفارين من الخدمة. ماض لايمكن ان يحلو الالزمرة وجدت لها صنما يغدق عليها بالمال والالقاب مقابل وقوفها الى جانب السلطة في عسفها وجهلها. ما نعرفه ان التطلع دائما ما ينطلق من الحاضر الى المستقبل وان كان العكس فيعني التحجر والتطرف ومخالفة نواميس الطبيعة والسعي نحو تحقيق غايات شخصية ليس الا.

وسائل الاعلام التي جلها تدار من دول الجوار ممولوها مهما تستروا ببراقع زائفة فأنهم من اولئك الذين يسرهم ويثلج صدورهم تردي الوضاع في الساحة العراقية ليثبتوا ان ماضي العراق الدموي هو الافضل ليقنعوا المتلقي.

الطريقة التي اعتمدوها في المقارنة توجب عليهم فيها المساهمة في اغراق العراق في بحر من الدماء ليقارنوا بينه وبين انهر سالت في الماضي القريب. في كل الاحوال بحور الدماء وانهرها تنبع من مصدر واحدا من اولئك الذين ظلوا يحلمون باقامة خلافة جديدة يمتد بها الزمن الى قيام الساعة. هذا عن اهل الماضي ودعاته وقتلته من انانيين وطلاب سلطة وجهلة احتلوا المراكز الثقافية والاعلامية من خلال مراسيم جمهورية صدرت باسمائهم في حينه ومشكلتهم الان ليس باستطاعتهم فهم التغييرات التي تجتاح العالم لتجعل من التاريخ فتوحات علمية والبحث عن مناطق سكنية على سطح القمر. أما الذين مسكوا زمام الامور، امور الحاضر، فمما يؤسف له انهم لايختلفون بالنظرة كثيرا حول المستقبل فهو عندهم اضيق من خرم الابرة ،يعني لهم عقارات وزج افراد العائلة في تسلم قيادات البلد والاحتراب على المكاسب المالية. وذلك بأعتقادنا نابع من عدم الثقة في النفس وانهم لا سبيل لهم لاخفاء نهمهم المادي بالرغم من تشدقهم بالمثالية والعمل لاجل المواطن. كما ذكرنا لايختلفون كثيرا عمن اشرنا اليهم الكل يسعى نحو الامجاد الشخصية بمساندة العشيرة والمذهب والطائفة وهي السلعة التي تم الترويج لها بدلا من الحزب وشعارات الامة الواحدة.

العالم من حولنا يحث الخطى في البحث العلمي نحو افاق جديدة من التطور وايجاد الوسائل التي من شأنها حل العديد من المعضلات. احترابهم يتركز على سرعة الضوء ان كان ينتقل بشكل موجي او بشكل جسيمات. مشكلة اخرى لايزال يجهدون في حلها هي كيف يمكن تحويل مياه البحر الى طاقة بدلا من النفط! بينما نحن لا نزال نبحث في رماد الماضي وفي كتب السحر والتنجيم.

تقرير

الحسينية.. ومشاريع قيد الانجاز

لابد من المعالجة

كنا قد نشرنا تقريرا عن مستوى الخدمات الاساسية في مدينة (الحسينية) واستطلعنا اراء المواطنين لنقل معاناتهم من قصور تلك الخدمات والعقبات التي تقف حائلا دون انجاز البعض منها ،واستكمالا لمعالم الصورة وللوقوف على الحلول والمعالجات التي قامت وتقوم بها الدوائر ذات العلاقة نواصل اليوم استطلاع أراء بعض المسؤولين خدمة للمواطن وقراء (المدى)...

مؤيد عبد الوهاب

بداية جولتنا كانت مع بلدية الناحية حيث التقينا المهندس علي القريشي مدير البلدية في الناحية الذي اوضح: ان المواطن في الحسينية يريد شارعا نظيفا يمشي عليه وماء للشرب ويريد النظافة لكن الحسينية تفتقر الى البنى التحتية اقصد بالتحديد موضوع المجاري الذي باشرنا فيه واول مرحلة فيه هي موضوع مجاري الامطار وبعدها مجاري المياه الثقيلة وبعد استكمال المشروعين سيتم اكساء الشوارع حتى لايكون هناك هدر في الاموال العامة، اما قضية رفع القمامة فهذا الموضوع يرتبط بالتخصيصات والتي تأتينا من دائرة تنمية الاقاليم وهذا متوقف منذ السنة الماضية ولحد الان، لهذا لدينا خمسون عاملا يعمل يوميا برفع الانقاض وهذا لايكفي بالنسبة الى مدينة مساحتها ١٨ كليو مترا مربعا وتعدادها يصل الى ٥٠٠ الف نسمة لهذا لايتناسب حجم هذه العمالة مع هكذا مساحة وتعداد سكاني ومتى ما تأتينا التخصيصات سنباشر بتطوير مشروع رفع الإنقاض من الشوارع من حيث الكم والنوعية "

اما بشأن قضية الماء اتجهنا الى دائرة اسالة الماء في الحسينية والتقينا المهندس رياض لفته.. مدير الاسالة حيث ذكر :أن مساحة شبكة الماء في الحسينية تبلغ ٧٥٠ كم مربعا،ويتم تجهيزنا من مشروع الماء المركزي في ناحية الراشدية بطاقة ٦٨ متراً مكعب في اليوم علما ان الحاجة من الماء الصافي للحسينية هي ٢٠٠ متر مكعب في اليوم ومما يعقد الامور هو التزايد السكاني للمنطقة وهي معاناة حقيقية لنا .. العلاج الذي وجدناه هو نصب اربعة مجمعات تصفية للماء مع خط ناقل للماء سيكتمل قريبا لكن المشكلة هي عدم وجود خزان لتجميع المياه لكن تم تبليغنا بحصول الموافقة على انجاز هذا الحوض عن طريق المحافظة كما قضينا على شحة الماء في المناطق النائية من الحسينية بمد انبوب بقطر ٤٥٠ ملم وبطول ٦كم وهو يعمل حاليا بشكل جيد وهناك مشكلة في تضاريس المنطقة تؤثر على التوزيع بشكل متساو، حيث هناك ارض منخفضة وارض مرتفعة في الحسينية فصاحب الارض المنخفضة يصل له الماء والمرتفعة لايصل اليها الماء بالاضافة الى ان هناك مناطق غير مخدومة بالشبكة لاسباب قديمة، لهذا نحن نحاول بجهدنا ان نستكمل بناء الشبكة المتبقية في المدينة وعندنا منطقة مسقط والسكلات نحاول تبديل الخطوط الناقلة لها لكونها غير مطابقة للمواصفات او حل اخر هو تبديل شبكة المنطقة كاملة، تقدمت لإنجازه شركة روسية والاقتراح النهائي هو نصب مشروع ماء مركزي خاص بمنطقة الحسينية وفعلا تم تعيين قطعة ارض لنصب المشروع لكن العقبة هي ان الارض تابعة الى وزارة المالية ولم نتلق الجواب من الوزارة لحد الان وهناك ملاحظة مهمة.. هي العبث بالانابيب الناقلة من قبل المواطنين بسبب الشحة وهذا يحتاج الى اليات كثيرة لتصليح هذه المشكلات ونحن لانمتلكها لحد الان ".

الحسينية مدينة العمال وذوي الدخل المحدود ، مدينة العراقيين البسطاء الاصلاء تنتظر من الجهات ذات العلاقة بالاضافة لما تقوم به من خدمات اهتماما اكبر سيما ان عدد سكانها في تزايد مستمر، وهي بحاجة الى الاسراع في توفير بعض الخدمات العاجلة خصوصا خدمات الماء الصالح للشرب ، ويأمل مواطنو الحسينية ان تجد مناشداتهم هذه أذانا صاغية من قبل المسؤولين .

شكاوى

مواطن يتساءل: اين ذهبت اموال مفوضية الانتخابات؟!

المواطن علي حنون السعدي احد المكلفين بالواجب في حماية مراكز الانتخابات يقول في رسالته ان المفوضية قد صرفت مبلغ(٣٠) الف دولار للذين اسهموا في نجاح انتخابات مجالس المحافظات وبقي القسم الاخر حتى الان لم يستلم رغم مضي ستة اشهر على الانتخابات ولا يعرف السبب ويتساءل اين ذهبت المبالغ المخصصة للمفوضية؟! ومن المسؤول عن هذا التمايز والتفاضل بين المكلفين والمشمولين بالاجور؟!

سيارات تجوب الشوارع بدون ارقام!

المواطن ابو رفعت يقول في رسالته بالرغم من صدور تعليمات تلزم اصحاب المركبات التي لاتحمل لوحات تسجيل (ارقام) بعدم سيرها في الشارع وهي مخالفة صريحة وواضحة للقوانين والانظمة المرورية ولكن نلاحظ ان مثل هذه السيارات تجوب الشوارع في مختلف الاوقات واللافت للنظر أن اغلب سيارات المواكب الرسمية للمسؤولين وكذلك سيارات الشرطة ودورياتها لاتحمل ارقاما وهنا اتساءل كيف يتسنى لرجل المرور ان يحاسب السائق المخالف وهو اساسا سيارته بدون لوحات تسجيل؟! .

انقاض ونفايات لاتنتهي

المواطنة سعاد ابراهيم تقول في رسالتها الى الجريدة في الوقت الذي نبارك فيه جهود امانة بغداد ودوائرها العاملة في التخلص من النفايات والاوساخ وحملات التنظيف في عموم بغداد المترامية الاطراف فأن هذا الجهد يحاول البعض ممن لايشعرون بالمسؤولية تخريبه من خلال اصرارهم على القاء مخلفات البناء والانقاض في الشوارع الفرعية وبعضهم تجاسر حتى على الشوارع الرئيسية السريعة مثل شارع محمد القاسم حيث نلاحظ بشكل يومي اكوام النفايات والانقاض فيه وتطالب المواطنة باتخاذ اجراءات حازمة لردع هؤلاء وان لاتقتصر على امانة بغداد وحدها فقط وانما تكون مسؤولية نقاط التفتيش والتي بعضها شجع هؤلاء المخالفين عندما طلبت منهم تفريغ حمولتهم بقرب هذه النقاط لعمل سياج امني منها .

تأخير صرف اعانة شبكة الحماية الاجتماعية

المواطن ابو حسين من ناحية الدبوني في محافظة واسط يقول في رسالته انه يعاني من تأخير صرف شبكة الحماية الاجتماعية دائما عندما يراجع دائرة البريد تحت شتى الاعذار، مرة القوائم لم تصل ومرة انجاز البطاقة الذكية وغيرها، فضلا عن عدم توفر مكان مناسب للانتظار في البريد وتجاوز بعض الموظفين وحراس البريد عليهم علما ان المراجعين كلهم من كبار السن والمرضى .

المهدية الثانية تطالب بالحاويات

عدد من المواطنين من سكنة منطقة المهدية الثانية يطالبون دائرة البلدية في الدورة بضرورة توفير حاويات لجمع النفايات التي تلقي بها الدور السكنية مضطرة ويذكرون ان عمال النظافة لا يزورون المنطقة الا بين فترات متباعدة وان القاء اللوم على المواطن غير صحيح اذ لايمكنه الاحتفاظ بالنفايات داخل المنزل طوال مدة قد تتجاوز الشهرين لحين ظهور عمال النظافة .

وزارة التجارة.. العدس والجريش متى تستلم الحصة من دون نقوصات ؟!

المواطنة شيماء ظافر من بغداد في رسالتها تعتب على وزارة التجارة كونها لم تف بالوعد الذي قطعته بتزويد المواطن بالحاجات الضرورية التي يتطلبها شهر رمضان وخاصة مادة العدس التي وزعت بكمية قليلة اضافة الى ان مادة الحمص المجروش لم يستلمها المواطن وان تجزؤ تسليم مفردات الحصة ساعد على ارتفاع اسعار الكثير من المواد الغذائية في السوق وتطالب بتوزيع المفردات كاملة من دون نقوصات .

اشارة

مطلوب تعاون المواطن !

كريم الحمداني

دأبت امانة بغداد مشكورة على تنفيذ العديد من المشاريع خاصة في مجال اكساء الارصفة او اعادة رصفها او تبديل شبكات الماء والمجاري وغيرها من الاعمال ومن اجل ضمان سرعة التنفيذ وكثرة هذه المشاريع الموزعة في احياء العاصمة عمدت الامانة الى تكليف عدد من المقاولين بتنفيذها من خلال المناقصات . بعض هؤلاء المقاولين لم يحتكموا الى الضمير في عملهم وهم مشهورون باتباع الطرق الملتوية وغير القانونية لذلك نجد الكثير من هذه الاعمال سرعان ماتعود الى اسوأ مما كانت عليه بسبب عدم مطابقة ما انجز للمواصفات . امانة بغداد ربما حاسبت بعض هؤلاء المقاولين ولكن مايؤسف له ان النسبة الغالبة من الاعمال سيئة ورديئة ، سببها سوء الرقابة والمتابعة والامثلة على ذلك كثيرة فمثلا منذ سنتين نفذت مقاولة لتبديل شبكة الماء في حي الداخلية منطقة اليرموك محلة٦١٤ لكن الملاحظ ان شوارع المنطقة بقيت محفورة دون تبليط، اما عن اعادة اكساء الارصفة فحدث ولا حرج، المطلوب تقوية الجهاز الرقابي للامانة كما ان الاهم هو دور المواطن في ان يكون عينا رقابية للامانة، لمساعدتها على اداء اعمالها الكبيرة في بغداد، خاصة وانها قد وزعت الكثير من ارقام الهواتف لتلقي شكاوى المواطنين، التي يستطيع من خلالها ان يوصل صوته وابداء رأيه بكل حرية، وبذا يكون قد ساهم في جمالية بغداد وساعد الامانة على انجاز اعمالها بدقة وهذا الاجراء من اهم ما يقوم به المواطن تجاه مدينته وبلده ولنا في تجارب الدول الاخرى ومدى تعاون المواطن اسوة حسنة .

الرقابة مطلوبة

قضية للمناقشة

رسوم التزود بالبنزين تثير الاستياء في بابل

بابل/ اقبال محمد

اثار قرار مجلس محافظة بابل باستيفاء مبلغ (٢٥٠) دينارا عن كل سيارة تزود بالوقود من محطات الوقود استياء واسعا بين المواطنين، واعتبروه قرارا مجحفا وغير قانوني.

كاظم مجيد تومان رئيس المجلس خلال جلسة المجلس الاخيرة ذكر ان مثل هذه القرارات التي تتعلق بالجباية المالية من المواطنين يجب ان تصدر بقانون، صحيح نريد ان نسيطر على عمليات تهريب النفط وكذلك السيطرة على التوزيع وعدم وجود شحة في الوقود لكن يجب ان يكون وفق السياقات القانونية .

رئيسة اللجنة القانونية احلام راشد حمزة من جانبها قالت : جباية الاموال من قبل لجنة الطاقة باطل وغير قانوني لان مجلس المحافظة سلطة تشريعية ورقابية وان جباية أي مبلغ يجب ان يكون وفق قانون يصدره المجلس ونشره بجريدة المجلس الرسمية بعد قراءته ثلاث مرات وان الاموال يجب ان توضع في وحدة حسابات تابعة للمجلس ويكون مقرها في المحافظة . واضافت : يجب الغاء هذا القرار فورا لان فيه اشكالات قانونية وتثير الرقابة علينا وبعد مداولات ساخنة بين الاعضاء بين مؤيد للقرار وبين رافض له مبينين حسناته وسلبياته قرر المجلس ان يستمر العمل فيه وقيام لجنة الطاقة بالتعاون مع اللجنة القانونية باعداد قانون خاص بجباية مبلغ (٢٥٠) دينارا عن كل سيارة تتزود بالبنزين من محطات الوقود الحكومية والاهلية.

وكان مجلس المحافظة قرر في جلسة سابقة استيفاء مبلغ ٢٥٠ دينارا وافق عليه الاغلبية فاثار قرار مجلس المحافظة استياءا شديدا بين المواطنين.

وفي كل الاحوال يبدو ان المواطن العراقي غير مهيأ بعد لأن يتعامل مع هكذا امور ما زالت محل نقاش كذلك يرتبط الامر بمجالس المحافظات التي يجب ان تكون على بينة من صلاحيتها من خلال اطلاعها على تجارب الاخرين في هذا المجال واخضاع اي نشاط من نشاطاتها للتداول والدراسة وبما يتلاءم مع الظرف السائد ومدى امكانية التطبيق والالية التي يمكن من خلالها تنفيذه .

من الشارع

اجور النقل كذلك

اجور النقل باهظة

في العموم بقي المواطن وحيدا يخوض رحى معركة ارتفاع الاسعار في جوانب عديدة وليس هناك من ينبري لايقاف التصاعد .اجور النقل وتصاعدها ارهقت ميزانية العديد من العوائل وبالاخص تلك التي لها اكثر من فرد من افرادها يواصل الدراسة الجامعية او الاعدادية في مناطق تبعد عن دار سكنها ولايصلها الا بواسطة نقل .الى الان لم تبدر اية بادرة من الجهات ذات العلاقة من اجل وضع اسعار يمكن ان ترضي طرفي المعادلة . ذكر لي مواطن بأنه كان يحمل معه مبلغ ثلاثمائة الف دينار اتت عليها اجور النقل في محافظة صلاح الدين بسبب ارتفاع الاجور هناك مع العلم ان النقل في هذه المحافظة يقتصر في اغلب المناطق على سيارات الاجرة الصغيرة .

في بغداد وعلى وجه التحديد يعمد البعض من اصحاب سيارات الكيا الى التعاضد بمواجهة المواطن وتجزئة المسافة الى مرحلتين لكسب الاجر المضاعف وهذا ما يضع المواطن في مشكلة حقيقية من مسألة تحديد مصروفات عائلته وفق الاجر الشهري المخصص له .

التنظيم والالتزام ووضع الاليات التي من شأنها انصاف المواطن مطلوبة ولكن الى الان نفتقد المبادرة او الجهة التي يمكن ان تتبنى ذلك

كاريكاتير..... عادل صبري